

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٣٩

الجمعة، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس: السيد يانيث - بارنوفو (اسبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

ألمانيا السيد بلوغر

أنغولا السيد غسبار مارتنس

باكستان السيد أكرم

البرازيل السيد فالي

بنن السيد آدشي

الجزائر السيد بعلي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد جانغ يشان

فرنسا السيد دلا سابلير

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إيمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-51340 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للسيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطى الكلمة الآن للسيد برندرغاست.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): لقد كان شهراً سيئاً في الشرق الأوسط. حيث شهدنا تزايداً ملحوظاً في عدد القتلى والجرحى من كلا الجانبين، وشهدنا استئناف التفجيرات الانتحارية.

كما لا توجد أبناء سارة نرفها إليكم بالنسبة للعودة إلى طاولة المفاوضات من خلال البدء بتنفيذ خريطة الطريق. فعلى العكس، تفيد الأنباء بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون قال علناً إن إسرائيل لا تتبع خريطة الطريق وإنما قد تبقى في الضفة الغربية زمناً طويلاً بعد أي انسحاب لها من غزة. وفي الوقت ذاته، أعلنت قرارات جديدة بشأن النشاط الاستيطاني وما زال الإصلاح الفلسطيني معطلاً.

ومن حيث الأحداث المحددة، حثم على الأسابيع الخمسة الماضية أول تفجير انتحاري كبير منذ آذار/مارس هذا العام، وكذلك عدد من العمليات والغارات وأعمال الهدم العسكرية الإسرائيلية. ففي ٣١ آب/أغسطس، قُتل ١٦ إسرائيلياً وجرح أكثر من ١٠٠ عندما تعرضت حافلتان لتفجير انتحاري مزدوج في المدينة الإسرائيلية الجنوبية بئر سبع. ولقد أعلنت منظمة حماس مسؤوليتها عن ذلك الهجوم الإرهابي، وأعلنت أنه كان للانتقام من اغتيال إسرائيل لزعيمها الروحي وخلفه في الربيع.

ولقد أدان الأمين العام بشكل صريح ومتكرر هذه الأعمال الإرهابية. ونحن نطالب السلطة الفلسطينية مرة أخرى بتقديم المتورطين في الأعمال الإرهابية إلى العدالة والوفاء بالتزامها في إطار خريطة الطريق، وكذلك بموجب القانون الدولي، بأن تفعل قصارى جهدها لمنع وقوع مثل هذه الهجمات.

وإجمالاً، قُتل ٨٠ فلسطينياً و ١٧ إسرائيلياً في الأسابيع الخمسة الماضية؛ وجرح ٦٣٠ فلسطينياً و ١٣٣ إسرائيلياً. وتعني هذه الخسائر البشرية المروعة أنه منذ اندلاع الانتفاضة الحالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قُتل ٣٦٣٣ فلسطينياً و ٩٦٦ إسرائيلياً، وجرح ٤٠٠ ٣٥ فلسطينياً و ٦٢٣٥ إسرائيلياً.

وما زالت العمليات العسكرية الإسرائيلية تتسبب في مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين. فعلى سبيل المثال، في ٣٠ آب/أغسطس جُرح فتاة فلسطينية عمرها ٩ سنوات عندما أصابت قذيفة منزلها بدلاً من أن تصيب سيارة في عملية اغتيال استهدافية في مدينة غزة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أُصيبت فتاة عمرها ١٠ سنوات من مخيم خان يونس للاجئين في رأسها برصاصة بينما كانت تجلس في غرفتها الدراسية في مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة

ونفذت إسرائيل عمليات اغتيال استهدافية في الفترة المشمولة بهذه الإحاطة الإعلامية، فقتلت خمسة فلسطينيين وجرحت سبعة في تفجير لمزلق ناشط في منظمة حماس بمدينة غزة في ١٨ آب/أغسطس. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أُغتيل ثلاثة مقاتلين فلسطينيين في هجوم من طائرة هليكوبتر إسرائيلية بينما كانوا يستقلون سيارتهم في منطقة جنين. ومرة أخرى، أعلننا مرارا أن عمليات القتل خارج نطاق القانون غير مشروعة. ونحن نطالب حكومة إسرائيل بالتوقف فورا عن ارتكاب مثل هذه الأعمال.

وكما أكدنا في السابق أيضا، فإن التدمير الواسع النطاق للممتلكات الفلسطينية على أيدي القوات الإسرائيلية يثير القلق إزاء العقاب الجماعي، وهو يغذي أعمال العنف وإراقة الدماء. فبين ١١ آب/أغسطس و ١٤ أيلول/سبتمبر، هدمت القوات الإسرائيلية ٦٣ منزلا وعددا من المباني المتعددة الطوابق، فخلفت وراءها مئات الفلسطينيين بلا مأوى. وفي ٣١ آب/أغسطس، قُتل صبي فلسطيني عمره ١٤ عاما خلال إحدى التحرشات المتكررة لهدم المنازل في مخيم رفح للاجئين. وقُتل صبي آخر عمره ١٤ عاما في غارة في ٢ أيلول/سبتمبر، وأصيب فيها حوالي ٢٠ فلسطينيا بجراح.

ومما يثير القلق أن القوات الإسرائيلية ما زالت تؤخر سيارات الإسعاف والأفرقة الطبية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتخضعها لعمليات التفتيش - وأحيانا حتى للاعتداءات الجسدية. ففي ٣١ آب/أغسطس على سبيل المثال، أُطلقت النيران على سيارة إسعاف تابعة لجمعية الإغاثة الطبية وهي تنتظر عند معبر أبو حولي في قطاع غزة، مما أسفر عن جرح سائق السيارة وكذلك أحد أعضاء الفريق الطبي المؤلف من خمسة أشخاص.

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أوروا). وأجريت لهذه الفتاة عملية جراحية كبيرة ولكنها ما زالت في غيبوبة وحالتها خطيرة. ونحن نطالب حكومة إسرائيل مرة أخرى بأن تحترم التزاماتها القانونية بضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين.

واستمرت أعمال العنف في محيط غزة خلال أغلب الفترة المشمولة بهذه الإحاطة الإعلامية. ففي مناسبات عديدة، أطلق المقاتلون الفلسطينيون صواريخ قسام وقذائف هاون على مستوطنات إسرائيلية في غزة، مما ألحق بها أضرارا واقتضى معالجة أشخاص من الصدمة. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قامت طائرات هليكوبتر مسلحة ودبابات وطائرات حربية إسرائيلية بمهاجمة موقع للتدريب تابع لحماس في مدينة غزة فقتلت ١٤ فلسطينيا - أغلبهم من المقاتلين - وجرحت ٣٠. وبعد ذلك أطلق المقاتلون الفلسطينيون عددا من صواريخ قسام. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، قامت قوات إسرائيلية، مدعومة بالدبابات وطائرات الهليكوبتر، بدخول شمال قطاع غزة وجنوبه واستمرت في عملياتها قرب بيت حانون ومخيم جباليا للاجئين في شمال قطاع غزة لمدة أربعة أيام. وقُتل في هذه العمليات ثمانية فلسطينيين آخرين، بينهم طفلان على الأقل، وأصيب أكثر من ٥٠ بجراح.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قُتل ١١ فلسطينيا، بينهم فتاة عمرها ١١ عاما، في عمليات إسرائيلية في نابلس وجنين بالضفة الغربية. وقبل ذلك، قُتل على الأقل فلسطينيان، أحدهما صبي عمره ١٠ سنوات، في عملية إسرائيلية استمرت أسبوعين في نابلس ومحيطها، بعد أن قتل مهاجم فلسطيني إسرائيليا قرب مستوطنة ايتامار في ١٣ آب/أغسطس. ولقد أُصيب عشرات الفلسطينيين بجراح أثناء تلك العملية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، جُرح فتاة عمرها ٩ سنوات ووالدها عندما أطلقت طائرة هليكوبتر النار على منزلهما في مدينة نابلس القديمة.

عمليات عسكرية ومن أجل بناء الجدار العازل الإسرائيلي. وما زلنا ننتظر نشر أي تفاصيل أخرى عن المسار الدقيق لتلك الأجزاء من الجدار التي ستقام في الضفة الغربية. وتعكف إسرائيل حالياً على تعديل قطاعات طويلة من مسار ذلك الجدار وفقاً لحكم أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية. وبالرغم من نظر تلك المحكمة في عدد من العرائض المقدمة إليها بشأن مسار الجدار، فقد أمرت الحكومة أيضاً بالاستجابة للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه، وهو ما قد يؤثر كذلك على مسار الجدار العازل.

ومع ذلك، تواصل إسرائيل بناء الجدار العازل شرقي القدس. وفضلاً عن ذلك، ثمة تقارير تشير إلى أن عملية البناء ستتسارع حتى جنوب القدس. وندعو إسرائيل إلى أن تتقيد بالتزاماتها القانونية، حسبما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية وفي قرار الجمعية العامة المتخذ في ٢٠ تموز/يوليه، الذي أحاط علماً بتلك الفتوى وطالب إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها القانونية، ووقف أعمال البناء، وتفكيك الجدار العازل وتعويض المتضررين من السكان. وتعكف الأمانة العامة حالياً على وضع اختصاصات مفصلة لإنشاء سجل بالأضرار، بناء على طلب الجمعية العامة. ويأمل الأمين العام أن يتسنى له تقديم خطته إلى الجمعية بنهاية هذا الشهر.

لقد قيل في مناسبات عديدة - وإن كان التكرار لا يقلل من أهمية ما يقال - إن التسوية عن طريق التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي وحدها الكفيلة بوضع حد للصراع في نهاية المطاف ووقف العنف وإنهاء معاناة كل من الشعبين. وفي غياب أي حوار سياسي بين الطرفين، فإن خريطة الطريق للسلام التي أعدتها المجموعة الرباعية تمثل الطريق الواقعي والعملي الوحيد للخروج من الوضع البائس الراهن والعودة إلى استئناف الحوار والمفاوضات. وقد أقر المجلس خريطة الطريق بقراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). وما زال

ووكالات الأمم المتحدة تتأثر بالقيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة. وخلال إغلاق صارم بشكل خاص لمعبر إيريز، بدأ في ٣١ آب/أغسطس، لم يتمكن بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من الخروج من قطاع غزة إلى الضفة الغربية. وكان ذلك انتهاكاً للالتزام الإسرائيلي بموجب القانون الدولي وكدولة عضو في الأمم المتحدة بضمان حرية الحركة للأمم المتحدة. ومنذ آذار/مارس، لا يُسمح للموظفين المحليين في الأمم المتحدة بعبور إيريز في عربات، رغم أنه ثبت أن العبور سيراً على الأقدام غير آمن. وناشد إسرائيل أن تسمح للموظفين المحليين باحتياز ذلك المعبر بطريقة آمنة، كما يفعل الموظفون الدوليون.

غير أن المدنيين الفلسطينيين هم أكثر من يتضرر من جراء القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على الحركة. وإسرائيل مثلما كانت ممارستها في أحيان كثيرة خلال السنوات الأخيرة، فرضت إغلاقاً كاملاً على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة اعتباراً من ٩ أيلول/سبتمبر فصاعداً، أي قبل العطلات اليهودية. وأدى ذلك الإغلاق، الذي ينتظر أن يستمر حتى أواخر أيلول/سبتمبر على الأقل، إلى توقف مظاهر الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة تماماً، فضلاً عن أنه يقوض كل الجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الفلسطيني المتداعي. وإلى جانب ذلك، فإن العام الدراسي الفلسطيني الذي بدأ في ١ أيلول/سبتمبر، قد تأثر بشدة من جراء عمليات حظر التحول ونقاط التفتيش وغير ذلك من القيود على الحركة.

واستمرت إسرائيل في انتهاج سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية و/أو هدم ما عليها. وفي الشهر الماضي، صادرت القوات الإسرائيلية عدة مئات أخرى من الدونمات المزروعة بأشجار الزيتون والفاكهة وأراضي زراعية أخرى في الضفة الغربية وغزة حيث اقتلعت الأشجار في إطار

الرئيس عرفات بإجراء إصلاح حقيقي للأجهزة الأمنية. فينبغي دمج النظام الحالي في ثلاثة أجهزة رئيسية، ترأسها قيادة ذات كفاءة مهنية تخضع لسلطة وزير داخلية مؤثر. وينبغي أن يكون وزير الداخلية، بدوره، مسؤولاً أمام رئيس وزراء يتمتع بسلطات فعلية. فلا يمكن تأخير إحراز تقدم حقيقي أكثر من ذلك.

ومن الأهمية بمكان أن يلاحظ المجلس أن الإصلاح بند له الأولوية في جدول الأعمال الداخلي للفلسطينيين أنفسهم. وقد أعلن المجلس التشريعي الفلسطيني أنه سيعلق دورته خلال الفترة من ٧ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر احتجاجاً على رفض الرئيس عرفات التوقيع على ١٢ قانوناً أقرها المجلس.

بيد أن مما يشجعنا رؤية أنه رغم الظروف الصعبة والقيود على حرية التحرك، بدأت عملية تسجيل الناخبين يوم ٤ أيلول/سبتمبر تحت إشراف اللجنة المركزية للانتخابات، مثلما طالب المجتمع الدولي أكثر من مرة. إلا أنه لا يزال هناك عمل كثير لكفالة أن الانتخابات المحلية، التي يفترض أن تبدأ في ٣٦ مدينة وبلدية من أصل ١٢٨ في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وتستمر على مدى عام كامل، تفي بالحد الأدنى من المعايير الدولية وأنه يمكن للشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي اعتبارها حرة ونزيهة. والأهم من ذلك، فإننا نأمل أن يلي ذلك عما قريب إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية. وفي نفس الوقت، يؤسفنا أن السلطات الإسرائيلية أغلقت ثلاثة مراكز للتسجيل واحتجزت خمسة من موظفي اللجنة الفلسطينية يوم ١٣ أيلول/سبتمبر. فهذا التصرف يعد تدخلاً غير مقبول في عملية التسجيل في القدس الشرقية، ونطالب إسرائيل بتسهيل تسجيل الناخبين بدلاً من إعاقة هذه العملية.

الأمين العام مقتنعاً بأن تنفيذ خريطة الطريق هو السبيل الوحيد لإحراز التقدم. ومع ذلك، لم يف الطرفان بالحد الأدنى من التزامهما بموجب تلك الخريطة.

وفي ١٧ آب/أغسطس، أصدرت حكومة إسرائيل مناقصات لبناء ١٠٠١ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية. وبعد بضعة أيام من ذلك التاريخ، أشارت تقارير وسائط الإعلام إلى أن الحكومة الإسرائيلية وافقت أيضاً على إعادة تخصيص الأراضي للسماح ببناء ٥٣٣ وحدة سكنية إضافية. والاتجاه الأخير للحكومة الإسرائيلية لتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جانب استمرار رفضها إزالة جميع مواقع الاستيطان التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، يتعارض بشكل واضح مع التزام إسرائيل بموجب خريطة الطريق بتجميد كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي لها، ومع تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق: تقرير ميتشيل. وندعو إسرائيل إلى أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وخريطة الطريق.

وعجزت السلطة الفلسطينية، بدورها، عن إحراز أي تقدم بشأن التزامها باتخاذ إجراءات فورية على الأرض لوضع حد للعنف ومكافحة الإرهاب وإرساء تدابير إصلاح حقيقية. ولا يزال التقدم على طريق تنفيذ الإصلاح بطيئاً وغير مؤكد - ويعزى ذلك فحسب، كما نردد دائماً، إلى غياب الإرادة السياسية للمضي على هذا الطريق قدماً.

وقد أقر الرئيس عرفات في خطاب ألقاه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في ١٨ آب/أغسطس، بالأخطاء التي وقعت في الماضي، مؤكداً على التزام السلطة الفلسطينية بالإصلاح، كما تعهد بمزيد من الدعم للمنظمات الأمنية ولرئيس الوزراء أبو علاء. ونرحب بمثل هذه البيانات، وإن كان ينبغي أن تترجم إلى إجراءات ملموسة. ونجدد مطالبتنا

إذا تم الوفاء بالمقتضيات الأساسية الأربعة للمجموعة الرباعية التي حددتها المجموعة في بيانها الصادر في ٤ أيار/مايو. أولاً، لا بد أن يكون الانسحاب الإسرائيلي تاماً وكاملاً؛ ثانياً، لا بد أن يفضي إلى إنهاء احتلال قطاع غزة ولا بد أن تصاحبه خطوات مماثلة في الضفة الغربية؛ ثالثاً، لا بد أن يتم في سياق خريطة الطريق ورؤية وجود الدولتين؛ ورابعاً، لا بد أن ينسق بشكل تام مع السلطة الفلسطينية والمجموعة الرباعية. وتلك المقتضيات هي نفس العناصر ذاتها التي تضع الأساس للتنفيذ الناجح لخريطة الطريق.

ومن المقرر أن يجري الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية مشاورات غير رسمية الأسبوع القادم هنا في الأمم المتحدة لمناقشة مبادرة الانسحاب والاستعراض التطورات على أرض الواقع. وقبل أيام قلائل، التقى مبعوثو المجموعة الرباعية لإعداد ذلك الاجتماع. وقررت لجنة الاتصال المختصة، التي تشكل هيئة التنسيق الرئيسية للمانحين، أن تؤجل اجتماعها المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر، ولكنها ستواصل التشاور بشأن كيفية قيام مجتمع المانحين بمساعدة الطرفين على تحويل مبادرة الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوة كبيرة إلى الأمام وكيفية تمكين المبادرة من الإسهام في تحقيق إنعاش مستدام للاقتصاد الفلسطيني والبدء بعملية بناء الدولة التي طال انتظارها.

ويشكل تنشيط الاقتصاد الفلسطيني عنصراً لا غنى عنه على الطريق المفضي إلى تحقيق السلام وبقوى مصدر القلق الأساسي لمجتمع المانحين في هذه المرحلة البالغة الدقة. ويعيش ٤٧ في المائة من السكان الفلسطينيين حالياً في حالة الفقر. ويبلغ معدل البطالة بين الفلسطينيين ٣٤,٣ في المائة، وفقاً لمكتب الإحصاء الفلسطيني. وفي الوقت الحاضر، تقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي بتوفير معونة غذائية منتظمة لـ ١,٥ مليون من المستفيدين - يشكلون ٣٩ في

إن المبادرة الإسرائيلية بسحب جميع القوات المسلحة من غزة وأجزاء من الضفة الغربية وإخلاء كل المستوطنات في قطاع غزة، فضلاً عن إخلاء أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية تحظى بتأييد كبير في إسرائيل. ووفقاً لاستطلاعات الرأي، لا يزال التأييد العام لهذه الخطة ثابتاً عند حوالي ٦٠ في المائة، بالرغم من أصوات المعارضة التي ارتفعت من جانب قطاعات من مجتمع المستوطنين. والتحضيرات العملية لتنفيذ المبادرة تمضي على قدم وساق. وفي ٣١ آب/أغسطس، أكد رئيس الوزراء شارون التزامه بتنفيذ المبادرة وحدد جدولاً زمنياً مفصلاً للعملية التشريعية الناجمة عن هذه الخطة، والتي بدأت بالفعل. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الوزراء الأممي المصغر الصفقة التشريعية لتنفيذ خطة فك الارتباط، بما في ذلك مبادئ لإخلاء المستوطنات وتعويض سكانها. كما وافقت الحكومة على تعويض مبكر للمستوطنين الذين ينتقلون من مستوطناتهم بشكل طوعي، ومنتظر أن تناقش الحكومة التشريع الأعم فيما يتصل بهذه المبادرة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل الموعد الذي تزمع الحكومة أن تقدم فيه التشريع إلى الكنيست في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

وما فتتنا نوضح الأهمية الفائقة للسياق الذي سيتم الانسحاب الإسرائيلي في إطاره. وفي مستهل الإحاطة الإعلامية هذه، أشرت إلى انتفاء أي تقدم نحو العودة إلى طاولة المفاوضات أو نحو تنفيذ خريطة الطريق. وعليه، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء الملاحظات التي أدلى بها رئيس الوزراء شارون مؤخراً ومؤداها أن إسرائيل لا تتبع خريطة الطريق وأنها قد تبقى في الضفة الغربية فترة طويلة بعد أي انسحاب من غزة.

وكما قلنا مرات عديدة جدا من قبل، تؤمن المجموعة الرباعية بأن مبادرة الانسحاب الإسرائيلي توفر فرصة لخلق زخم جديد للتقدم صوب السلام، ولكن ذلك لن يتحقق إلا

إجراءات قد تزيد خطر انعدام الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. ومن جانب أكثر إيجابية، أفادت تقارير أوردتها وسائط الإعلام مرة أخرى أن الرئيس الأسد أعرب عن الاهتمام بتجديد المفاوضات مع إسرائيل. ويبقى من الأهمية القصوى أن تستأنف إسرائيل وسوريا مفاوضاتهما المعلقة للسلام، بغية تنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولا بد أن يظل هدفنا هو التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط.

في الختام اسمحوا لي أن أقول إنه لا يوجد، كما كانت الحالة في أكثر الأحيان في الأشهر الأخيرة، سوى القليل مما هو إيجابي والكثير مما هو محبط لملاحظته والإبلاغ به. ويشكل الفراغ المستمر فيما يتعلق بإجراء عملية سلام نشطة أمرا مشيرا للقلق على نحو خاص. وكما نعلم جميعا، فإن الطبيعة ترفض وجود فراغ. وانعدام الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية يؤدي إلى اليأس ويعزز المتطرفين ويشكل وصفا أكيدة لاستمرار العنف وانعدام الاستقرار. ومع ذلك، فإن مبادرة الانسحاب الإسرائيلية يمكنها إذا - وأكرر، إذا - تحركت إلى الأمام بالطريقة السلمية، أن تعود بالإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. وإذا فعلت المبادرة ذلك، يمكنها أن تصبح نقطة تحول وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى إحراز تقدم في المسارين السوري واللبناني. ولكي يحصل ذلك، فإن الأطراف ستحتاج دون شك إلى الكثير من التشجيع والدعم من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

المائة من إجمالي السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة - وتقدم الوكالة الآن أغذية تزيد ١٠ أضعاف على ما كانت تقدمه قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ونظرا لتعذر الحصول على فرص عمل أخرى، فإن السلطة الفلسطينية توظف ٤١ في المائة من جميع العاملين الذين يتقاضون أجورا، ويعيل كل واحد منهم عددا كبيرا من ذويه. وحتى مع وجود الدعم الخارجي الكبير الذي يقدم حاليا للسلطة الفلسطينية، فإن السلطة تواجه مشاكل في الميزانية وربما ستعجز قريبا عن الاستمرار في دفع الأجور. وستكون العواقب حدوث انهيار اقتصادي كامل في جميع أنحاء المناطق الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالحالة على الخط الأزرق، وقع عدد من الخروقات الجوية الإسرائيلية. وبعد فترة أولية من الهدوء بعد الإحاطة الإعلامية الأخيرة، سجل وقوع خرقين جويين في ٣٠ آب/أغسطس. ووقعت في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر جملة من الخروقات الجوية بلغت ١٣ خرقا. ونكرر نداءنا إلى إسرائيل بأن توقف هذه الخروقات ونذكر جميع الأطراف بأن وقوع خرق أو انتهاك لا يبرر ولا يمكن أن يبرر ارتكاب خرق أو انتهاك آخر.

اسمحوا لي أن انتقل بإيجاز إلى قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وأقول إنني أود أن أبلغ بأن الأمين العام قد أحاط علما بالطلب المقدم إليه بأن يرفع تقريراً عن تنفيذ القرار. وأود أن أبلغ المجلس بأن الاتصالات والمشاورات بدأت لتحقيق تلك الغاية. ويتوقع الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس في غضون الـ ٣٠ يوما التي حددها القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وأشعر بالأسف إذ أبلغ بأنه لم يجرز تقدم على المسار السوري - الإسرائيلي. وقد ازداد التوتر في أعقاب التفجير الانتحاري المزدوج الذي وقع في بئر سبع في ٣١ آب/أغسطس، ولكننا نأمل ألا يندفع أي طرف إلى اتخاذ